

تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية

ورقة بحث مقدمة لمركز جامعة بدر للدراسات الدولية

بقلم السفير د. عبد الرحمن صلاح

آخر سفير مصري لذي تركيا

تمهيد

سوف نركز في هذه الورقة على دراسة مظاهر وأسباب اندماج وتدخل تركيا في النظام الإقليمي العربي وعواقب ذلك التدخل على الدول العربية ورد فعلها له وكذلك موقف اللاعبين الدوليين الرئيسيين لتلك السياسة التركية والتي كانت تعتبر تركيا تحت حكم العدالة والتنمية نموذجا يحتذي للدول العربية والإسلامية. وبعد استعراض عواقب التدخل التركي في الدول العربية وفي شرق المتوسط سوف تنتهي الدراسة بطرح بعض التوصيات التي يمكن للدول العربية النظر فيها ولمراكز البحوث العربية التعمق في دراستها وبحث ملاءمتها لتحقيق حد أدنى من الردع أمام مزيد من التدخل التركي في الدول العربية لصالح الإسلام السياسي وتوسيع نفوذ العثمانية الجديدة.

وسوف نعالج في هذه الورقة الموضوعات التالية بالتركيز على التغييرات الهيكلية التي طرأت على الداخل التركي والواقع الإقليمي والنظام الدولي وتفاعل مستويات التحليل الثلاثة مع بعضها البعض:

1. النموذج التركي والدعم الغربي
2. الدور الإقليمي التركي في السنين العشر الأولى من حكم إردوغان
3. تأثيرات الربيع العربي على سياسات القوي الإقليمية والدولية
4. تآكل التأييد السياسي الداخلي في تركيا لسياسات إردوغان
5. ثمن التدخل التركي في الدول العربية ودول الجوار
6. التدخل التركي في ليبيا
7. تركيا وتأجيج الصراع في شرق المتوسط
8. خلاصة وتوصيات

1. النموذج التركي والدعم الغربي

كان النموذج التركي العلماني الذي أتى بحزب له خلفية إسلامية إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة يلقي إعجاباً لدي غالبية المثقفين العرب العلمانيين منهم قبل الإسلاميين، خاصة وأن حزب أردوغان وجول احتفظ لقرابة عشر سنوات باحترامه لقواعد الليبرالية الديمقراطية.

واستخدم أردوغان وحزبه النجاح الاتاتوركي في بناء مجتمع تركي متعلم ومتشوق للانضمام الى أوروبا ولتطبيق المعايير الغربية في الحكم وحقوق الإنسان لكي يخرج الي النور بنصف المجتمع المنكمش على نفسه في أحضان الثقافة التقليدية في الريف الأناضولي المحافظ ولكي يحصل بفضل هؤلاء على أول أغلبية برلمانية تمكنه منفرداً من تشكيل حكومة في تاريخ تركيا المعاصر. وبالطبع ما كان لينجح في ذلك لو لم يتعلم من اخطاء أربكان من قبله ويخلع عباءة المطالبة بتطبيق الشريعة ويرتدى بدلاً منها قبعة العلمانية الغربية ولكن بتفسيرها الأمريكي الذي يسمح بوجود تأثير للدين في المجتمع والسياسة ولكن يجعل الدولة تقف على مسافة واحدة من كل الأديان ولا تخضع لأي سلطة دينية.

وكلف جول وأردوغان بوتقة من الخبراء العلمانيين بصياغة برنامج لحزبهما الجديد يركز على المشاكل التي كان يواجهها المجتمع والاقتصاد التركي من عجز فاحش في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتضخم كبير في الأسعار يتجاوز عشرة أضعاف الزيادة في الدخل القومي وفشل النظام البنكي بسبب انتشار الفساد. واستهدف برنامج حزب العدالة والتنمية اكتساب ثقة نصف المجتمع من الإسلاميين أو أصحاب الأموال الخضراء كما يسميهم العلمانيون الأتراك. ولم يتعرض هذا البرنامج بكلمة واحدة لمشكلات لها علاقة بالدين مثل تغيير القانون الاتاتوركي الذي كان يحرم النساء اللاتي يغطين شعورهن من العمل في المؤسسات الحكومية أو الدراسة بالجامعات العامة والمدارس الحكومية أو الترشح للبرلمان او للمجالس المحلية، وتحريم إنشاء مدارس دينية وغيرها من الأمور التي كانت تشغل بال الإسلاميين ولكن مؤسسي هذا الحزب الجديد اهتموا في البداية فقط بالقضايا التي تشغل غالبية المجتمع من ضرورة إصلاح الاقتصاد والخدمات والمرافق العامة وتطوير رؤية معاصرة وعلمانية ولكنها ليبرالية محافظة لكيفية تحقيق ذلك الإصلاح.

وشجع أردوغان الرأسماليين الإسلاميين من أنصاره على الاستثمار في الإعلام التركي من ناحية، وفي الصناعات التصديرية من ناحية أخرى. ودعم ذلك بتطبيق سياسات التوسع التركي العثماني الجديد في مناطق النفوذ التاريخية في الشرق الأوسط وغرب وجنوب آسيا والبلقان وحوض البحر الأسود وهي السياسات التي رسم خطوطها الاستراتيجية أستاذ جامعي شاب وقتها اسمه احمد داود اوغلو عام 2000 في كتابة العمق الاستراتيجي وطوره حين أصبح مستشاراً للشئون الخارجية لأردوغان إلى سياسة تصفير المشاكل Zero problem مع جيران تركيا. وأهله تلك الأفكار لكي يكون وزيراً الخارجية تركيا منذ عام 2009. ورغم فشل تلك السياسة الخارجية في تحقيق العديد من أهدافها إلا ان إخلاص داوود أوغلو وولائه لأردوغان وقتها مكنه أيضاً من ان يصبح رئيساً للحزب ورئيساً للوزراء بعد انتخاب أردوغان رئيساً في صيف عام 2014 وحتى محاولة انقلاب عام 2016.

واستغل أردوغان توجه غالبية الشعب التركي منذ إنشاء الجمهورية على يد أتاتورك إلى أوروبا كمثال اعلي وسعى تركيا منذ منتصف الثمانينيات تحت حكم تورجوت أوزال إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي ومحاولتها تطبيق المقاييس والمعايير الأوروبية في كل المجالات الصناعية – الزراعية – الخدمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقضائية كشرط ضروري لإتمام عملية القبول في الاتحاد.

وقد أعلن أردوغان لأعضاء حزبه أكثر من مرة انه يرى في السعي للانضمام للاتحاد الأوروبي وسيلة للارتقاء بتركيا وبالشعب التركي ليس فقط من حيث جودة الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي وتطبيق المعايير الإدارية التي تتيح للصادرات التركية غزو دول الاتحاد الأوروبي بالاستفادة من رخص تكلفة الأيدي العاملة التركية وقرب الأناضول من أوروبا وإنما أيضاً من أجل الاستفادة من تطبيق معايير الديمقراطية الغربية من أجل الحد من سيطرة الجيش التركي على مقاليد الحكم بل وإخضاعه للقيادة السياسية المنتخبة وهو ما نجح فيه أردوغان بالاستعانة بالدعم الأمريكي والغربي للنموذج الذي تقدمه حكومته لبقية الدول الإسلامية وخاصة في الشرق الأوسط.

وقد حصل أردوغان وحزبه على ذلك الرضا الأمريكي حتى قبل وصولهم للسلطة وخاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 حيث انطلق المحافظون الجدد منقبين عن حلفاء يعتمد عليهم في العالم الإسلامي ويمكن من خلالهم استيعاب تيارات الإسلام السياسي وتحويل معظمها إلى نماذج مماثلة لنموذج حزب العدالة والتنمية التركي الذي يعمل في دولة علمانية ويفوز في الانتخابات بفضل تصويت الغالبية المتدينة المسلمة ولكن

يوسع دائرة تأييده عن طريق تحقيق انجازات اقتصادية واجتماعية مدعومة باستثمارات غربية وتأييد سياسي أمريكي.

وفى المقابل كان أردوغان وجول وداود أوغلو مستعدين للتأكيد العملي على أن تركيا سوف تواصل دورها كثنائي أكبر جيش في حلف شمال الأطلنطي بعد الولايات المتحدة. وحتى عندما صوت برلمانها ضد رغبة الجيش التركي بعدم السماح للقوات الغربية بدخول العراق من الحدود التركية عام 2003 فقد استمرت تركيا في احترام تعهداتها بالسماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدة انجر ليك الجوية في عملياتها ضد العراق، كما سهلت تركيا مرور الدعم اللوجستي الغربي للأكراد والعراقيين الذين كانوا يحاربون قوات صدام حسين.

2. الدور الإقليمي التركي في السنين العشر الأولى من حكم إردوغان

منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 حرصت تركيا على دعم المواقف العربية دولياً من قضايا مثل جهود تحقيق السلام وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومكافحة التعصب والتمييز والكرهية ضد المسلمين في أنحاء العالم. ولذا فحين ترشحت تركيا لنيل عضوية العديد من أجهزة صنع القرار الدولية مثل مجلس الأمن نالت أغلبية كبيرة بفضل التأييد العربي والإسلامي بسبب محاولة تركيا وقتها بناء الجسور مع كل جيرانها العرب والمسلمين وغيرهم.

وهكذا استخدمت تركيا مع الدول العربية أدوات ترويج اتفاقات التجارة الحرة واعفاء التأشيرات وزيادة الاستثمارات المتبادلة ونقل التكنولوجيا والتدريب الفني والمهني وتشجيع السياحة والعلاج الطبي وبث المواد الثقافية والفنية المترجمة لكي تتحول تركيا عشية الربيع العربي من مجرد دولة علي هامش العالم العربي الي أحد أهم مراكز الثقل والنفوذ داخل تلك المنطقة.

وعقدت تركيا اتفاقيات لإلغاء التأشيرات والتجارة الحرة ومجالس تعاون استراتيجية مع معظم الدول العربية. وارتبطت تركيا باتفاقات للتجارة الحرة مع كل الدول العربية ماعدا دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت تركيا تنق إليها السلع الأوروبية والتركية من خلال شاحنات تعبر الحدود السورية.

وخلال عقدين منذ بداية القرن الواحد والعشرين تضاعف حجم التجارة التركية مع دول الشرق الأوسط عدة مرات. ويوضح الجدول التالي قيمة التجارة التركية مع دول الشرق الأوسط مرتبه حسب قيمة الصادرات

التركية لعام 2019 وفقا للإحصاءات الرسمية التركية الصادرة عن Turkish Statistical
.Institute,2020

قيمة التجارة التركية مع دول الشرق الأوسط بالدولار مرتبه حسب قيمة الصادرات التركية لعام 2019

المصدر: Turkish Statistical Institute (TUIK), 2020.

M.E. Countries	Turkish Exports	Turkish Imports
Iraq	8.997.706.312	2.517.521.666
Israel	4.356.291.938	1.742.927.163
UAE	3.517.972.799	4.336.899.045
Egypt	3.316.666.729	1.812.286.696
Saudi Arabia	3.184.923.577	1.922.407.331
Iran	2.315.243.304	3.270.609.878
Morocco	2.307.636.029	690.116.909
Libya	1.961.973.151	478.085.122
Algeria	1.865.739.766	720.249.130
Syria	1.225.908.666	90.135.245
Qatar	1.162.613.429	264.707.228
Lebanon	1.026.502.084	54.051.562
Yemen	924.107.977	5.407.934
Tunisia	847.698.564	157.416.510
Jordan	642.004.423	32.154.311
Oman	613.489.409	178.803.628
Kuwait	543.935.455	97.036.843
Sudan	291.577.304	72.499.048
Bahrain	261.190.817	174.708.016
Mauritania	162.688.086	83.079.457
Palestine	66.454.843	8.426.068
South Sudan	3.202.963	0.00

وكذلك سعت حكومة حزب العدالة والتنمية منذ وصولها للحكم عام 2002 إلى تطوير علاقاتها التجارية والعسكرية مع إسرائيل في الوقت الذي تبنت فيه سياسياً وإعلامياً المواقف العربية فيما يتعلق بمبادئ تسوية النزاع العربي الإسرائيلي. وزار أردوغان إسرائيل عام 2005 وقدم نفسه لها وللعالَم الغربي على أنه الوسيط الأمثل مع العرب واستخدم علاقاته مع الإسلاميين والعلمانيين العرب على حد سواء لكي يثبت لكل الأطراف حاجتهم للجوء إليه. وادّعى داود أوغلو في تصريحات علنية وخلال مباحثاته مع المسؤولين المصريين وبقية العرب أنه كان قاب قوسين أو أدنى عام 2009 من التوصل لاتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا لولا أن نتانياهو أوقف الاتصالات السرية مع تركيا لأنه رأى أن الحكومة التركية لا تصلح وسيطاً محايداً مع العرب نظراً لسعي أردوغان للتقرب من حماس باستقبال خالد مشعل في تركيا وانتقاد الرد العسكري الإسرائيلي على قيادات حماس في غزة، ومغازلة أردوغان الرأي العام العربي بهجوم إعلامي حاد على شيمون بيريز في مؤتمر دافوس وانسحابه المسرحي من المناقشة في المؤتمر مما الهب مشاعر معظم العرب والمسلمين في العالم.

ورغم أن إسرائيل قتلت تسعة مواطنين أتراك على متن السفينة "مرمرة الزرقاء" التي كانت تحاول نقل مواد إغاثة لمساعدة الفلسطينيين في التغلب على الحصار الإسرائيلي عام 2010، إلا أن رد الفعل التركي لم يتجاوز تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى مستوى القائم بالأعمال ومنع الطائرات العسكرية الإسرائيلية من عبور الأجواء التركية، مع الحفاظ على نفس مستويات التبادل التجاري الذي يتضمن العديد من الصفقات العسكرية.

وقد لاحظت منذ وصولي أنقرة كسفير لبلادي في مطلع عام 2010 أن المسؤولين الأتراك يضعون دائماً نصب أعينهم موقف الولايات المتحدة من تصرفاتهم وتصريحاتهم، وأن المسؤولين الأمريكيين بدورهم كانوا يصفون العلاقات الأمريكية التركية على أنها نموذجاً (Model Partnership) يحتذى لعلاقات الشراكة التي يجب أن تنشأ بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول الإسلامية. وظل هذا الوصف مستخدماً من جانب كل مسؤولي إدارة بوش الصغير وكذلك إدارة أوباما حتى عام 2013 عندما بدأ أردوغان في استخدام العنف ضد مظاهرات معارضية وإلقاء القبض على العديد منهم بما في ذلك الصحفيين بل والقضاة وضباط الشرطة وخاصة من أتباع حركة فتح الله جولن حتى قبل محاولة الانقلاب العسكري الفاشل عام 2016.

3. تأثيرات الربيع العربي على سياسات القوى الإقليمية والدولية

بعد 2001، ساد تيار في الولايات المتحدة يرى ان أحداث 11 سبتمبر نتجت عن دعم أمريكا الخاطئ للنظم الديكتاتورية في الشرق الأوسط، ويجب على واشنطن التخلي عن هذه النظم ولا مانع من دعم جماعات الاسلام السياسي "المعتدلة"، مادامت ترضى الشارع العربي ولا تضر بمصالح الغرب. في هذا الوقت ظهر اردوغان الذي قدم نفسه كزعيم علماني لدولة اسلامية، ويريد تطبيق المقاييس الغربية على بلده، التي هي عضو في حلف شمالي الأطلسي اصلا، ومنها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإخضاع الجيش للقيادة السياسية وهذا هو أكثر ما يهم أر دوغان. وقد ناصره الغرب وليس أمريكا وحدها في ذلك ودعمه في 3 حملات اعتقال ضد الجنرالات الأتراك في 2006 و 2008 و 2010، تماما كما دعموا اقتصاده بداية من 2002 بمليارات الدولارات من القروض الرخيصة والاستثمارات وادخلوه كطرف أصيل في مشروع ما يسمى بـ "الشرق الأوسط الكبير"، وساعده أيضا بغض انظارهم عن كثير من التجاوزات وقضايا الفساد لمسئولين محسوبين عليه او على ابنه والتعدي على استقلال القضاء واعتقال الصحفيين بل وتمويل وتسليح الجماعات الإرهابية.

واستفاد اردوغان منذ مجيئه للحكم في تركيا من رغبة الغرب في ترويض "النمر الإسلامي الجامح" وخوف الغرب أن يتحول 1.3 مليار مسلم حول العالم لعدو لا يمكن التعامل معه إذا تطرفوا. وكانت هجمات 11 سبتمبر 2001 نقطة فاصلة في هذا الصدد. ففي هذا العام بدأ اهتمام امريكا بالإسلاميين في تركيا وتحديدا بحزب العدالة والتنمية. وكان جورج بوش الابن وليس أوباما هو أول من تبني اردوغان وسار أوباما لاحقا على نهجه. ورغم الخلافات التي نشبت بين اردوغان والإدارة الأمريكية مؤخرا فإن ترامب لم يتخل عنه، ولا يمكن ابدا ان يفعل ذلك أي رئيس أمريكي مقبل، لأن بلاد الزعيم التركي تمثل للولايات المتحدة "رصيدا إستراتيجيا قيما" Valuable Strategic Asset فمن الممكن أن يضغطوا أو يقسوا عليه أحيانا لكنه يظل حليفا مهما. و اردوغان من جانبه حريص على ان يظل مفتاحا لكثير من ملفات المنطقة.. فهو يريد ان يكون الزعيم الذي يتواصل من خلاله العالم مع جماعات الإسلام السياسي في المنطقة كلها وان يكون اللاعب الرئيسي في شمال سوريا وحاضرا حين يتم التفاوض حول وضع الأكراد.. باختصار فإن هم

اردوغان الأكبر ان يعظم من نفوذ تركيا ما يجعلها دولة كبرى، وعندما ترسم الدول سياساتها في المنطقة يتم التعامل معه على هذا الأساس وبالتالي يكون فاعلا وليس مفعولا به.

لا شك إن الدعم الغربي لهذه الرؤية الاستراتيجية التركية كان واضحا وصريحا في الوقت الذي احتاجت فيه روسيا إلى حوالي ثلاث سنوات لإدراك إن تكرار امتناعها عن التدخل في ليبيا سوف يؤدي إلى سقوط آخر حلفائها في سوريا وربما يلي ذلك انهيار النظام في إيران بحيث يمتد تيار الإسلام السني الجهادي ليهدد روسيا نفسها بالانقسام. ولم يكن خافياً إن مئات من المقاتلين في سوريا ضد بشار الأسد أتوا من الجمهوريات السوفيتية الإسلامية السابقة وبل وان كثير منهم من الشيشان.

وهكذا بدأت التطورات المحلية في تركيا وفي دول الربيع العربي والتفاعلات الإقليمية بين دول مثل السعودية والإمارات وإيران، والتحركات الدولية المتمثلة في تغير موقفي روسيا والولايات المتحدة تلعب دورها في إسقاط الهيبة والاحترام عن النموذج التركي وفقدانه الجاذبية التي سبق أن تمتع بها في الشرق الأوسط ولدي الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية.

وقد مثلت ثورات الربيع العربي نقطة تغير جوهري في السياسة التركية تجاه جيرانها العرب وخاصة الدول التي قامت فيها تلك الثورات. فتحت غطاء مساعدة تلك الدول ومساندة شعوبها، تدخلت الحكومة التركية لمناصرة تيار الإسلام السياسي بصوره المختلفة في تلك الدول. ووصلت حدود ذلك التدخل الي الاحتلال العسكري لأراض دول مثل سوريا والعراق ودعم تسليح الجماعات المسلحة والتي تم ادراج بعضها على قوائم المنظمات الإرهابية دوليا. وقامت تركيا بنقل آلاف من أفراد تلك الجماعات إلى ليبيا ليحاربوا ضد الجيش الليبي الذي يحاول بسط نفوذه على كل الأراضي الليبية. وتبنت الحكومة التركية تأييد جماعة الإخوان المسلمين في مصر رغم فشلها في الحكم وخروج ملايين المصريين في مظاهرات ضدها ساندها الجيش عام 2013 مثلما فعل تماما خلال يناير 2011. واختارت تركيا صف جماعة الإخوان وغلبتها على علاقاتها الإستراتيجية مع مصر، فاستضافت الأنشطة السياسية والإذاعات ومحطات التلفزيون التابعة لتلك الجماعة والتي تعرض ضد الاستقرار في مصر فأفسدت تركيا علاقتها بالحكومة المصرية وبغالبية المصريين والعرب.

وقد جاء إسقاط الشعب والجيش في مصر لحكم الإخوان المسلمين بمثابة الضربة القاضية على نفوذ النموذج التركي ومؤيديه وأحلام استعادة سلطة الامبراطورية العثمانية من خلال انتشار حكم الإسلام السياسي بقيادة

أردوغان على نفس الخريطة التي سيطرت عليها تلك الإمبراطورية في عصور مجدها. وجاء التغيير في مصر ليشهد ويؤرخ لفشل الإسلام السياسي في الحكم ليس في مصر وحدها وإنما في تونس وليبيا مما أثر سلباً على أنصار ذلك الإسلام السياسي في سوريا أيضاً. كما أثبتت التجربة المصرية فشل نظرية الفوضى الخلاقة وتفضيل غالبية المصريين لتأييد مؤسسات دولتهم واستقرار أوضاعها.

كما وضح أن أردوغان وجماعته قد ورطوا الدول الغربية في تأييد بعض جماعات الإسلام السياسي المعارضة لبشار الأسد في سوريا مثل جبهة النصرة المتطرفة والتي حاولت تركيا الترويج لها كبديل معتدل وانتهى الحال بالدول الغربية أن تدرجها في قرار لمجلس الأمن كمنظمة إرهابية متطرفة مثلها مثل الدولة الإسلامية في بلاد الرافدين والشام " داعش (ISIS) التي أصبحت أكثر شهرة بسبب احتلالها أكثر من 30 % من مساحة سوريا ولنسبة مماثلة من مساحة العراق مما جعل الولايات المتحدة تستخدمها لإنشاء تحالف دولي ضدها لحماية بقية الدولتين اللتين قد ينتهي الأمر إلي تقسيمهما بشكل فعلى في النهاية.

4. تآكل التأييد السياسي في تركيا لسياسات أردوغان

انطلق أردوغان منذ عام 2014 في إلقاء القبض على عشرات الآلاف من معارضيه، خاصة من أتباع حركة جولن وإغلاق كل مؤسساتهم العلمية والتعليمية وفصل مئات الألوف من أتباعهم من مناصبهم في الإعلام والقضاء والتعليم والحكومة والجيش والشرطة ووضع غالبيتهم تحت المراقبة الدائمة. وتساعدت تلك الإجراءات القمعية كلها بمقتضى السلطات المخولة له وفق قانون الطوارئ الذي تم تفعيله وتشديده عام 2016 بعد محاولة الانقلاب.

وبرر أردوغان لمؤيديه وأعضاء حزبه تلك الإجراءات وتحالفه مع حزب الحركة القومية ضد الأكراد واحتلاله أجزاء من شمالي العراق وسوريا بأنها كلها حرب ضد الإرهاب الذي اتهم به أعضاء حركة جولن أو الأكراد. وأرى أن أردوغان يستخدم تلك الإجراءات كلها، بالإضافة إلى اتهامه الغرب بمحاولة هدم الاقتصاد التركي بسبب انهيار قيمة العملة التركية من أجل الحفاظ على تماسك الكتلة التصويتية المؤيدة له والتي مكنته في انتخابات نهاية يونيو 2018 من أن يعاد انتخابه رئيساً للجمهورية ومن تحويل النظام الجمهوري إلى نظام رئاسي يعطيه سلطات مطلقة تدعمها أغلبية برلمانية يحصل عليها الائتلاف بين حزبه وحزب الحركة.

وجاء تصويت غالبية سكان المدن الكبرى وعلى رأسها اسطنبول مرتين في الانتخابات المحلية لصالح مرشح المعارضة التركية ضد مرشح حزب أردوغان ورئيس وزرائه السابق بمثابة تصويت بسحب الثقة من أردوغان شخصيا والاحتجاج على سياساته في الأعوام السبعة الأخيرة والتي أدت إلي تدهور حالة الاقتصاد التركي ودخول تركيا في صراعات مع كل الدول المجاورة لها عدا إيران وقطر وتخلي الحكومة التركية عن كل عناصر نجاحها في السنوات العشر الأولى من حكمها (2002-2012) والتي كانت تجعلها موضع إعجاب إقليمي ودولي.

وأري أن الاعتبارات السياسية لأردوغان وحزبه قبل الانتخابات قد طغت على البديهيات الاقتصادية التي سار عليها الحزب بنجاح منذ عام 2002 والتي ضاعفت في عشر سنوات حجم الاقتصاد ومتوسط دخل المواطن التركي ثلاثة أضعاف وكذا حجم الصادرات التركية لدول صناعية أوروبية مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا مما روج لما يُسمى بالنموذج التركي في الاقتصاد الصناعي الحر من بين الاقتصاديات الناشئة وفي السياسة الديمقراطية القائمة على الانتخابات الحرة بين الدول ذات الأغلبية المسلمة من السكان.

وبدأ المراقبون بعد 2012 وخاصة بعد 2016 في ملاحظة تخلي أردوغان عن النموذجين واتجاهه لتجميع السلطات في يديه وتعيين أقاربه وأعوانه والتخلي عن قواعد الاقتصاد الحر وتصوير أي فشل اقتصادي على أنه نتيجة مؤامرة غريبة تُحاك ضده شخصيا، رغم أن أوروبا الغربية لها مصلحة في استقرار ونمو الاقتصاد التركي لمنع الهجرة ولارتباط الاقتصاديات الأوروبية بالاقتصاد التركي الصاعد. وقد بدأ الآن أنصار أردوغان من الطبقة المتوسطة الأناضولية في المعاناة من آثار مواجهته الأخيرة مع ترامب بسبب التضخم، في حين استفاد منها كبار الصناعيين المصدرين من معارضيه، بسبب الانخفاض الكبير في سعر تحويل الليرة التركية.

ولا أريد هنا أن أخوض في الشؤون السياسية التركية الداخلية والدوافع التي أدت بالحكومة التركية الي اتباع تلك السياسات والتمن الذي دفعته داخليا وإقليميا ودوليا من خسارة للتأييد السياسي وإلحاق أكبر الضرر بالاقتصاد التركي. فبعد أن تضاعف حجم الاقتصاد التركي حوالي ثلاث مرات واقترب قيمة الليرة التركية من قيمة مساوية للدولار الأمريكي في نهاية السنوات العشر الأولى من حكم العدالة والتنمية، أدي تحول أردوغان بسياساته الداخلية والخارجية الي تقلص حجم الاقتصاد وتراجع معدلات نموه الي السلب في السنة الأخيرة وانهيار قيمة الليرة التركية لتقارب 8 ليرات للدولار الأمريكي. وقد أدي ذلك الي عدم استطاعة

عديد من الشركات التركية سداد ديونها المضمونة من الحكومة التركية والتي تمثل الجانب الأكبر من مجموع الديون التركية الخارجية التي اقتربت من 500 مليار دولار أو حوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي التركي.

ولا شك أن السياسات الخارجية لكل الدول تتطلق من اعتبارات داخلية وأن محرك سياسات اردوغان الخارجية داخلي في المقام الأول، وهم اردوغان الأساسي أن يظل رئيسا منتخبا حتى العام 2023 ليدخل التاريخ كمؤسس للجمهورية التركية الثانية بعد مئة عام من تأسيس "أتاتورك" الجمهورية الأولى في 1923. ويحلم أن يكون لهذه الجمهورية الثانية نفس نفوذ الدولة العثمانية التي كفر بها اتاتورك. ولا سبيل لتحقيق ذلك، أي البقاء منتخبا، الا بالحفاظ على كتلته الانتخابية متماسكة. هذه الكتلة تمثل نحو 40% من عدد الناخبين الأتراك، ونصفهم تقريبا من الإسلاميين، وسيفقدون إن تخلى عن دعم جماعة الإخوان والتيارات الإسلامية الأخرى. واذكر جيدا في مقابلي الأخيرة كسفير مع أحمد داود اوغلو في 2013، أنه طلب مني ان أنقل للمسؤولين في مصر رغبة الأتراك في الإفراج عن الرئيس الأسبق محمد مرسي على الأقل. فقلت له: هذا مطلب غير مقبول لأنه تدخل سافر في شأن داخلي مصري. فأجابني: " انتم تعتبرونه شأننا داخليا لكننا نعتبره أمرا خاصا بنا"، في اشارة واضحة لأهمية المسألة في السياسة الداخلية والاعتبارات الانتخابية هناك.

5. ثمن التدخل التركي في الدول العربية ودول الجوار

أسفر التحول التركي من سياسة تصفير المشاكل وتنمية التجارة والاستثمار الي التدخل العسكري الي عزلة دولية تركية ظهرت ملامحها مبكرا في الفشل الذريع الذي منيت به أنقرة في الحصول على عضوية مجلس الأمن عام 2014 وإلى إجماع أوروبي ودولي على رفض الموقف التركي من التنقيب على الغاز في شرق المتوسط والرفض الدولي للسياسة التركية المؤيدة لبعض الجماعات المسلحة في سوريا وليبيا وعدم تنفيذ التعهدات التركية في اتفاق سوتشي عن سوريا واجتماع برلين الأخير حول ليبيا. وبدلا من أن تكون تركيا الوسيط المقبول لحل النزاعات كما كانت منذ عشر سنوات، أصبحت فقط نصيرا لكل أطراف الإسلام السياسي حتى تلك التي تمارس العنف والقتل وتسعي لزعزعة استقرار الدول.

وقد ظهر بوضوح للدول والشعوب العربية منذ الربيع العربي أن أردوغان لديه مشروع واضح المعالم في كامل المنطقة خلاصته تمكين جماعات الإسلام السياسي من الوصول للحكم، مما يعنى تحويل سوريا لإمارة اسلامية تابعة له تماما كما كان يخطط لمصر. وبالإضافة لهذا الهدف العام، تمثل سوريا اهمية خاصة له فهو يرى في شمالها امتدادا للأمن القومي التركي. وهذا الشمال، بالنسبة له، يمتد من اقصى جنوب غرب المنطقة التي كنا نسميها لواء الإسكندرونة (هاتاي التركية حاليا) والتي انتزعها الاتراك من سوريا في عام 1939، وحتى حدود العراق شرقا. وإذا مددنا خطا مستقيما من جنوب "الاسكندرونة" حتى حدود العراق على الخريطة، سنعرف حجم تطلعاته التوسعية في سوريا. ولا شك أن وجود الأتراك في سوريا يمكنهم أيضا من ممارسة نفوذهم في منطقة شرق المتوسط. وحقيقة الأمر أن أردوغان يعتبر شمال سوريا والعراق جزءا من تركيا التاريخية. ويظهر ذلك بوضوح في أحاديث بعض مؤيديه الذين يشيرون احيانا إلى محافظات شمال سوريا مثل حلب بـ "محافظاتنا الجنوبية". وكان والى أنطاكيا، قبيل الربيع العربي، يدعو أحيانا بعض السفراء الأجانب لتناول الغداء في حلب. وهذا ما يفسر أيضا التواجد التركي العسكري في شمال سوريا وفي منطقة إدلب وحرص اردوغان على حماية الجماعات الجهادية هناك.

وقد ظل اردوغان لعشر سنوات من حكمه لا يرى في الأكراد مشكلة، ولا يمانع في إقامة "حكم ذاتي في كردستان"، ودافع عن حقوقهم واعترف بلغتهم، وخصص لهم محطة إذاعة وتليفزيون باللغة الكردية. وكان هذا التوجه مذهلا لأنصار مؤسس الدولة التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، الذي كان يُحرم كلمة "ستان"، لأن كل ما كان ينتهي بكلمة "ستان" في الدولة العثمانية قد انفصل عن تركيا التي اصبحت للقومية التركية فقط، ومعها يجب أن تتصهر باقي الاقليات، وهما تحديدا الأكراد والعلويون. وجاءت مشكلة أردوغان مع الأكراد كنتيجة لفشله في التوصل لحل سياسي معهم، ثم دفعه تحالفه مع القوميين، لاحقا، للتشدد ضدهم. واليوم يستخدم أردوغان دعاوي مواجهة ما يسميه التهديد الإرهاب الكردي ليبرر الاحتلال العسكري التركي لشمال سوريا وبعض أجزاء شمال العراق.

وقد كانت السيطرة على هذه المنطقة بمساحة تقدر بنحو 50 كيلومترا عمقا و200 كيلومترا عرضا داخل الحدود السورية هي الهدف الأساسي من تدخل أردوغان في الصراع السوري. وهو يدعي أنها اجراءات مؤقتة لكن كل ما يفعله يؤشر على أنه يرغب في اقامة وضع دائم ويسعى للحصول على دعم أوروبي وأمريكي لتحقيق ذلك.

وواقع الأمر أن اسطنبول منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية قد استضافت كل اجتماعات "الجيش الحر" مع وفود مخابرات دول غربية عديدة، تحت اشراف المخابرات التركية، التي خططت لوقوع شمال سوريا تحت سيطرة هذه الجماعات الموالية لها على أن تكون الخطوة الثانية إنشاء ما تسميه تركيا "المنطقة الآمنة". وكان التصور التركي أن تكون هذه المنطقة محصنة من غارات الطيران الروسي والسوري، وعلى الأرض يبنى المقاولون الأتراك مدنا نموذجية بتمويل غربي (نحو 10 مليارات دولار) ليستوطن فيها السوريون (نحو 3.5 مليون نسمة) ممن لجأوا إليه، وكثير منهم حصل على الجنسية التركية وبعضهم تم تجنيده، ثم تتحول كل المنطقة الآمنة إلى "لواء اسكندرونة" جديد.

ولتحقيق هذا الهدف فتحت تركيا حدودها لجماعات ارهابية متعددة للدخول إلى سوريا لضرب الجيش السوري هناك. في هذه الفترة تحول جنوب تركيا إلى ما يشبه "قندهار" بعد تدفق آلاف المقاتلين من كل الجنسيات غير مطار اسطنبول، ومنهم من كان يحضر لسوريا للجهاد في عطلة نهاية الأسبوع ثم يعود لبلده ليستأنف عمله مدرسا او طبيبا او عاملا.

وعندما تركت القوات الموالية للرئيس السوري بشار الأسد، عن قصد او غير قصد، هذه المنطقة في الشمال السوري لقوات حماية الشعب الكردستاني في وقت مبكر جداً من الحرب الأهلية في سوريا، سيطروا عليها كجزء من قوات المعارضة. ثم دخلت داعش تلك المنطقة فنشط الأكراد في مواجهتها، في الوقت الذي أحجم فيه اردوغان عن ارسال قواته لمبجج لإتمام هذه المهمة. وكان يستطيع القضاء على داعش لكنه لم يفعل، لأنه كان على صلات وثيقة بهم، ونقل إليهم سلاحا ومساعدات مقابل الافراج عن حوالي 130 دبلوماسيا تركيا بعائلاتهم. وطلب وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو وقتها من الدبلوماسيين الأتراك عدم الحديث عن هذه الموضوع علنا، حتى لا يعقد ذلك مفاوضاتهم مع "داعش". وتبين بعد ذلك أن الحكومة التركية اشترت منهم نفطا سوريا وأمدتهم في المقابل بأسلحة ومعدات.

وقد تعرض مشروع أردوغان في سوريا لعدة انتكاسات أخرى، الأولى في 2013، مع ثورة 30 يونيو 2013 التي اطاحت بالإخوان في مصر ووجهت ضربة قاسمة لمشروعه في الإقليم، ثم انتكاسة اخرى في 2015 عندما قرر الروس، الذين كانوا عازمين على عدم تكرار خطأهم في ليبيا عندما تركوا الساحة هناك للغرب، فتدخلوا في سوريا بقوة وساعدوا الرئيس بشار الأسد علي استعادة معظم الأراضي التي فقدتها امام المعارضة المدعومة من تركيا والغرب. ولعل أحد أخطاء اردوغان انه لم يفهم التخيرات الاقليمية والعالمية

سريعا، ربما لأنه كان مشغولا جدا بالبعد الداخلي، فوقتها كان يمهد لتغيير نظام الحكم من برلماني لرئاسي، والتخلص من كل منافسيه بحجج مختلفة.

6. التدخل التركي في ليبيا

واجهت مصر بسبب التدخل التركي في ليبيا خطرين محدقين بأمنها القومي، فعلى حدودها الغربية تتقدم ميليشيات حكومة الوفاق الليبية معززة بضربات جوية وبحرية تركية ومدعومة بآلاف الإرهابيين من مختلف دول العالم الذين جندتهم تركيا في سوريا ووعدت كل منهم بآلاف الدولارات القطرية كل شهر ونقلت السفن التركية آلاف الأسلحة في حراسة البحرية التركية التي رفضت تفتيش السفن التابعة للاتحاد الأوروبي من اليونان وفرنسا وهددت بقصف تلك السفن إذا ما أصرت على تفتيشها. وكرر أردوغان في الحالة الليبية تهديده للدول الأوروبية الذي أطلقه ونفذه مرارا في سوريا خلال السنوات الخمس الأخيرة بأنها إذا لم تؤيد التدخل التركي فإنه سوف يفتح الباب أمام ملايين اللاجئين الموجودين في تركيا لدخول أوروبا.

وعزز أردوغان تحركاته العسكرية على الأرض بتفاهم غير معلن مع روسيا تسحب بمقتضاه المرتزقة الروس من جماعة فاجنر دون قتال لكي تستعيد الميليشيات الليبية الموالية لتركيا السيطرة على الغرب بمباركة أمريكية غير معلنة أيضا لاقتسام النفوذ في ليبيا بين شرق تحت السيطرة الروسية وغرب تحت السيطرة التركية الممثلة للغرب وحلف الناتو.

وهكذا مضت التطورات على الأرض في صراع للقوي دون أي اعتراض دولي على نقل الإرهابيين والمرتزقة والسلاح الي ليبيا وتظهر فقط محاولات بعض الدول إضفاء الشرعية على أحد الأطراف عندما يكون ميزان القوة في صالحه. فحين كانت قوات حفتر تحاصر طرابلس تمت دعوته للمشاركة في مشاورات برلين وأتصل به الرئيس الأمريكي واستقبله الرئيس الفرنسي.

وأعلن المسئولون الأتراك أن حملتهم العسكرية لن تتوقف إلا بعد السيطرة علي سرت وحقول البترول والغاز الليبية. فإذا ما نجحوا أصبحوا على أبواب بنغازي والحدود الغربية المصرية. ولست في حاجة للتذكير أن سيطرة ميليشيات الإسلام السياسي علي سرت عام 2015 أدت إلى ذبح عشرات الأقباط المصريين التي شاهدها بالفيديو العالم كله علي يد الدواعش على شواطئ سرت.

وبالطبع لم تقبل مصر تكرار عودة تلك الميلشيات إلى حدودها التي تمتد لأكثر من ألف كيلو ويصعب السيطرة عليها، وما ينجم عن ذلك من خطر اختراق الجماعات الإرهابية للصحراء الغربية وعودتها للقيام بهجماتها ضد مصر وجنودها ومدنييها واقتصادها. ولم تسمح مصر بسقوط سرت ذات الموقع الساحلي الإستراتيجي وأن تحتل القوات الموالية لتركيا حقول البترول والغاز الليبية وأن تتحول سرت مثلها مثل مصراته والوطية لقواعد بحرية وجوية لتركيا.

وكان للإعلان المصري عن أن سرت-الجفرة خط أحمر لن تسمح مصر للقوات المدعومة من تركيا بتجاوزه أكبر الأثر في وقف مزيد من إراقة الدماء الليبية، خاصة وأنه جاء مقترنا في نفس الوقت بصدور إعلان القاهرة الذي يرسم خارطة طريق تقود الأطراف الليبية من وقف لإطلاق النار الي تسوية سياسية سلمية تتيح مشاركة كل الأقاليم والأطراف الليبية في حكم بلادهم واقتسام ثروتها وتدعو الي مغادرة كل القوات الأجنبية للأراضي الليبية.

7. تركيا وتأجيج الصراع في شرق المتوسط

طرح الرئيس التركي، على استحياء أولاً ثم أطلق، فكرة الدعوة لاجتماع الدول المطلة علي البحر المتوسط لمحاولة الاتفاق على حل وسط مقبول لكل الأطراف للنزاع التركي-اليوناني-القبرصي حول حدود المناطق الاقتصادية الخالصة في المتوسط. وكرر أردوغان أنه مع ذلك مستمر في فرض موقفه على الأرض ومواصلة البحث عن الغاز في المناطق التي يري أنها تتبع تركيا والتي تدخل في نطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة لليونان التي لا يعترف أردوغان بأن لجزرها جرف قاري أو لقبرص التي ينازعها أردوغان في نصف منطقتها الاقتصادية مستغلاً جمهورية شمال قبرص التركية التي لا تعترف بها أية دولة أخرى في العالم سوى تركيا.

وهكذا فإن أردوغان يدعو مصر وسوريا ولبنان وإسرائيل وفرنسا وغيرها من دول المتوسط للمشاركة في اجتماع دولي لمساعدته لكي تحصل بلاده علي نصيب عادل ومتفق عليه من موارد المتوسط. وقد دعاني صديق تركي من العاقلين المستقلين الي تقييم مبادرة أردوغان فأوجزت تقييمي بأنها محاولة أخرى لكسر عزلة الإقليمية والتدهور المتزايد للاقتصاد التركي وخسارته لمزيد من التأييد السياسي المحلي والدولي. ولم يحاول أردوغان حتى من قبيل الظهور بمظهر الداعي للحوار أن يوقف محاولاته لإجراء بحوث جيولوجية عن الطاقة المصحوبة بقوة عسكرية بحرية تهدد بنشوب حرب منعها التدخل الألماني في آخر لحظة.

ولم يتراجع أردوغان عن سياساته العدائية تجاه مصر واستمر في نقل المرتزقة المسلحين من سوريا الي ليبيا ودعمهم بالسلاح وإدارة عملياتهم العسكرية التي لم يوقف تقدمها سوى الإعلان المصري أننا لن نسمح له ولقوي الإسلام السياسي المتطرف بالتقدم نحو حدود مصر الغربية والعودة للسيطرة على مدينة سرت التي شهدت تحت سيطرتهم ذبح داعش لعشرات المدنيين المصريين دون ذنب اقترفوه سوى اعتناقهم المسيحية.

فإذا ما بحثنا عن القواعد القانونية التي سوف يستند إليها أردوغان لحل خلافه مع اليونان وقبرص، نجد أن تركيا لم توقع أو تصدق على اتفاقية قانون البحار لعام 1982 وهي الأساس الذي استندت إليه اتفاقيات ترسيم الحدود بين دول شرق المتوسط وآخرها الاتفاقية المصرية-اليونانية. كما أن كل دول الاتحاد الأوروبي قد أعلنت تأييدها لموقف اليونان وقبرص في مواجهة التحرش البحري التركي. والأرجح أن

يعتمد أردوغان على تهديد تلك الدول الأوروبية بفتح باب الهجرة غير الشرعية أمام ملايين اللاجئين السوريين وغيرهم الذين يستضيفهم وخاصة أولئك الذين يدرّبهم على قتال حرب العصابات ويصدرهم للقتال كمرتزقة مقابل أجر اليوم الي ليبيا ولا نعلم أين ستكون وجهتهم وضحيّتهم التالية.

وكيف ستجلس سوريا على مائدة مفاوضات دول شرق المتوسط والقوات التركية تحتل الجزء الأكبر من الشمال السوري وتدرّب وتسلح بتمويل قطري آلاف المقاتلين من كل انحاء العالم لمحاربة الحكومة السورية تحت شعار الجهاد في سبيل الله الذي ترفعه جماعات النصرة وأحرار الشام وداعش الإرهابية المتحالفة مع تركيا. وهل يأمن اللبنانيون مأسوف يفعله أردوغان للتدخل في شئونهم أيضا بعد ان تفاخر نائبه ووزير خارجيته خلال زيارتهم الأخيرة لبيروت بأن تركيا ستمنح جنسيتها للبنانيين من أصل تركي والمعروفين باسم التركمان والذين تستخدمهم تركيا لتبرير غزوها المتكرر لأراضي سوريا والعراق لحماية "مصالحهم".

وعلي المستوي الدولي طرح جميعا التساؤل على الولايات المتحدة والعالم الغربي عما إذا كانت تركيا في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين هي نفسها تلك التي كانوا يعدونها قبل ذلك نموذجاً يُحتذى للديمقراطية العلمانية الساعية لحل كل مشاكلها مع جيرانها بالحوار والطرق السلمية واستخدام أدوات القوة الناعمة من تجارة واستثمارات وهجرة وتكنولوجيا وثقافة لتوطيد علاقاتها الاستراتيجية بدول الشرق الأوسط مع احتفاظها بعضويتها في حلف شمال الأطلسي وسعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي. واليوم حول أردوغان وأعوانه بلاده لوكر لإيواء أنصار الإسلام السياسي وتدريبهم وتسليحهم للقتال ضد دولهم الأصلية وغيرها، وتحول كل جيرانه الي أعداء لبلاده ويكاد يشعل حربا بين أعضاء حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. ولا بد أيضا من مراجعة الادعاء التركي أن تدخلها في سوريا وليبيا كان لمنع التدخل الروسي في البلدين. فالحقيقة أن أردوغان عقد صفتين متشابهتين لتقسيم النفوذ مع روسيا في كل من سوريا وليبيا دون مراعاة مصالح شعبي البلدين أو دول الجوار في المنطقة أو الاستقرار الدولي.

وعلي المستوي الداخلي لم يجد أردوغان وأنصار الإسلام السياسي التركي أمامهم مفرا من التحالف مع القوميين المتطرفين والتخلي عن مساعي السلام والاندماج مع الأكراد التي كادت تتجح لولا أطماع التوسع المعروفة بالعثمانية الجديدة. وأصبح الشغل الشاغل للحكومة التركية هو خداع المشاعر القومية بعمليات عسكرية متتالية في سوريا والعراق وليبيا وشرق المتوسط. وبدلا من فتح قنوات الحوار من أجل مزيد من التعاون مع دول الجوار تحول حديث أردوغان الي تركيا العظمي التي سوف تقرض إرادتها على جيرانها.

وربما كان هدفه أيضا بعد محاولة الانقلاب عام 2016 هو شغل والهاء الجيش التركي الذي طرد وحاكم الآلاف من ضباطه وقياداته.

8. خلاصة وتوصيات

إن الدول العربية المتضررة من سياسات أردوغان المناصرة للإسلام السياسي والساعية لزعزعة الاستقرار في العديد من دولنا لا يجب أن تنتظر تغير الواقع المحلي والإقليمي والدولي لكي يغير أردوغان من سياساته التوسعية. ويجب أن تسعى هذه الدول العربية الي العمل على المستويات الثلاث المحلية التركية والإقليمية في الشرق الأوسط ودوليا مع اللاعبين العالميين الرئيسيين للتعجيل بهذا التغيير.

فعلي المستوي المحلي التركي يجب أن يشعر المواطن التركي بفداحة ثمن سياسات أردوغان في تراجع الاستثمارات الخليجية في تركيا وتناقص أعداد السياحة العربية الوافدة الي تركيا. وهنا فاني لا أدعو الي مقاطعة حكومية عربية للاقتصاد التركي لأنني أود ترك الباب مفتوحا أمام أردوغان للتراجع، ولذا لا يجب أن نمانع في تلبية أي دعوة للحوار طالما تأسست على تعهد تركي بالامتناع عن التدخل في شئون الدول العربية واستهدفت وضع خارطة طريق لسحب القوات التركية المتواجدة في كل الدول العربية حاليا.

ومن المهم فتح قنوات الحوار مع كل الأحزاب والفصائل التركية وخاصة المعارضة للحزب الحاكم واستقبال قياداتها في زيارات للعواصم العربية للتحاور معها ونقل رسائل من خلال تلك الزيارات والوفود الي الشعب التركي أن دولنا وشعوبنا ليس لديها مشكلة مع أشقائنا الأتراك وانما مع سياسات أردوغان التوسعية.

وعلي المستوي الإقليمي تحتاج الحكومات العربية في كل من سوريا والعراق للمساعدة لتمكينها من فرض مزيد من السيطرة على أراضيها والمطالبة بخروج القوات التركية منها. ولعل الوقت قد حان لعودة سوريا لشغل مقعدها في جامعة الدول العربية وبدء حوار لتصفية الأجواء العربية مع الحكومة السورية والاتفاق على دور عربي في التوصل لتسوية سياسية في سوريا وفي جهود إعادة بناء ما خربته الحرب هناك.

ويمكن أن تمثل جهود التسوية السياسية الجارية في ليبيا بناء على إعلان القاهرة وتقاهمات برلين واتفاق وقف إطلاق النار فرصة متاحة لدور عربي داعم ونموذجا لما يمكن أن يحدث في سوريا وربما في اليمن لاحقا. والمهم أن يكون للأطراف العربية اليد العليا في هذه الجهود وان يتم تنسيق المواقف العربية لكيلا

تتصادم أو تنتشنت. ومن المهم أن يكون خروج القوات الأجنبية أحد أهم شروط تلك التسويات. ويمكن إذا ما رغبت الأطراف المحلية أن تتكون قوة سلام عربية محايدة لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات.

ومن المهم أن يكون خروج القوات التركية من قطر شرطا أساسيا لتسوية الخلاف معها وكذلك خروج القوات التركية من الصومال شرطا لتلقيها أية مساعدات أو استثمارات عربية. ولعل تغير القيادة في الكويت وعمان يمكن مجلس التعاون الخليجي من ممارسة ضغوط أكبر علي قطر للامتناع عن تأييد قوي الإسلام السياسي في الدول العربية الأخرى والتدخل في شئونها الداخلية.

وتحتاج الدول العربية التي أصبحت لها علاقات طبيعية مع إسرائيل الي الحصول على تنازل إسرائيلي مهم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية مثل الامتناع عن بناء مستوطنات جديدة لفترة محددة لتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من استئناف المفاوضات خاصة بعد الانتخابات الأمريكية واتضح مصير نتانياهو السياسي. وأحذر من عواقب صدور تصريحات من مسؤولين عرب تعبر عن معاداه القادة الفلسطينيين وتبادل الاتهامات الإعلامية معهم فهذا لن يصب سوي في مصلحة تركيا وإيران. كما أن محاولة فرض اسم معين كخليفة لأبي مازن سوف يزيد من وحدة الصف الفلسطيني ضد أي محاولة لفرض مثل هذا التغيير خاصة إذا ما تعزز بقبلة الموت من تأييد إدارة ترامب كما كشفت تصريحات السفير الأمريكي في إسرائيل مؤخرا.

وعلي مستوي العالم الإسلامي لا يجب ترك الساحة الإعلامية لأردوغان للحديث باسم الإسلام والمسلمين ومحاولة استعلاء الأمة الإسلامية ضد الدول الغربية ولا يجب التردد في الإعلان أنه لا يعبر سوي عن نفسه وعن آرائه المتطرفة وأنه يحاول استغلال الدين كورقة سياسية تماما مثلما يفعل مع اللاجئين لابتزاز الأطراف الغربية. ويجب تدعيم تلك الحملة الإعلامية بحوار سياسي مع الأطراف الغربية لاحتواء الأزمات ومنع تصعيدها لكي يري المواطن العربي والمسلم أن الحوار مع المعتدلين هو السبيل الأكثر فعالية لحل مثل هذه الأزمات.

وعلي المستوي الدولي، تظهر أهمية تنبيه الإدارة الأمريكية الجديدة لخطورة استمرار صمت الولايات المتحدة على سياسات التدخل التركية في الدول العربية بحجة أنه يوازن التدخل الروسي رغم أن أردوغان يعقد صفقات مع روسيا لتقسيم النفوذ داخل الدول العربية التي تحتل قواته أجزاء منها.

وهناك فرصة لبذل مسعى عربي مشترك مع بقية دول شرق المتوسط لدي الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا لاتخاذ موقف موحد وراذع لأردوغان لوقف محاولاته فرض مواقفه بالقوة بشأن حقوق استكشاف الغاز في تلك المنطقة الحيوية.

ويفضل أن تستمر المساعي العربية المشتركة لإفشال أي ترشيح تركي لمنصب دولية طالما استمرت سياسات أردوغان التوسعية ولكيلا تستغل الحكومة التركية مثل هذه المناصب الدولية لكسب تأييد دولي لسياساتها أو الدفاع عنها. كما يجب الاستمرار في منع الحوار العربي-التركي من الانعقاد مالم يغير أردوغان من سياساته.

ومازال الباب مفتوحا أمام القيادة التركية لكي تعود لأدوات التعاون والحوار مع دول المنطقة ولكن ذلك يجب أن يكون من خلال تغيير جذري في السياسة التركية وسوف يتطلب أكثر من مجرد دعوة لمؤتمر دولي سوف تواجه تركيا فيه نفس العزلة الإقليمية والرفض الدولي لسياساتها العدوانية على أرض الواقع. فإذا لم تنتهز تركيا تلك الفرصة الآن فإنها ستعرض شعبها لعداء إقليمي ورفض دولي وعزلة تزداد أو هام الزعامة والسيطرة والتوسع بعد أن يفوت وقت التراجع عنها.

ويجب أن تؤكد الرسالة الإعلامية العربية للشعب التركي أن حكومته إذا ما استجابت لهذه الدعوة وغيرت من أولويات سياساتها لتعطي للعلاقات مع الدول العربية ما تستحقه من أهمية استراتيجية فائقة وتغلبها على مناصرتها لجماعات الإسلام السياسي، وإذا ما امتنعت حكومتهم عن دعم أي محاولة لزعة الاستقرار في الدول العربية وطرقت أبواب الحوار مع العواصم العربية التي تختلف معها فسيجدون كل ترحيب وتقهم وتجاوب. ولا شك أن عودة التعاون العربي- التركي يمكن أن يسهم في حل كثير من المشاكل الإقليمية العالقة وبهذا تعود تركيا لتكون مع الدول العربية أهم أعمدة الاستقرار والتنمية في المنطقة.

المراجع:

- السفير عبد الرحمن صلاح، "رسالة إلى الشعب التركي من مصري محب لتركيا" (القاهرة: المصري اليوم، 6 مارس 2020).
- السفير عبد الرحمن صلاح، "كنت سفيرا لدي السلطان"، (القاهرة: دار نهضة مصر، 2019)
- السفير عبد الرحمن صلاح، "الدور التركي في شرق أوسط متغير"، ورقة مقدمة أمام المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية (القاهرة: 18-19 ديسمبر 2018).
- مصباح قطب، "حوار مع عبدالرحمن صلاح آخر سفير مصرى فى تركيا: أردوغان «الإمبراطور التركي» فى متاهة سياسية"، (القاهرة: المصري اليوم، 7 سبتمبر 2018).
- Dina Ezzat, "A New Page for Old Relations, an interview with Ambassador Abderahman Salaheldin", Alahram Online, Cairo, Monday 19 Sep 2011, (english.ahram.org.eg/NewsPrint/21642.aspx)
- Abderahman Salaheldin, "Egyptian-Turkish Relations during the Arab Spring, A Neoclassical Realist Analysis" (Central European Journal of International and Security Studies CEJISS, Department of International Relations and European Studies of Metropolitan University in Prague, Spring 2018 PP 128-145).
- Dina Ezzat, "Interview: Ambassador Abdel-Rahman Salah on Tumultuous Egyptian-Turkish Relations", Alahram Online, Cairo, Saturday 9 Mar 2019, (english.ahram.org.eg/NewsPrint/326571.aspx)
- Abderahman Salaheldin, "Struggle For The Center: Egyptian Relations With Saudi Arabia and Turkey in The Second Decade of The 21st Century" in Gönül Tol, David Dumke, eds., "Aspiring Powers, Regional Rivals: Turkey, Egypt, Saudi Arabia, and the New

Middle East”, (Washington DC, The Middle East Institute, 2019, pp 38-56)